

Distr.
GENERAL

A/47/887/Add.3
8 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ٦٣ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمتها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	الردود الواردة من الحكومات
٢	الولايات المتحدة الأمريكية

080393

../..

080393 080393 93-13361

الردود الواردة من الحكومات

الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل : بالانكليزية]

[٨ آذار/مارس ١٩٩٣]

١ - بالإشارة إلى مقرر الجمعية العامة ٤٧/٤٢٢، تقدم الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الوثيقة آراءها بشأن تقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7).

٢ - توافق الولايات المتحدة موافقة تامة على الغرضية الأساسية للتقرير ومؤداها أن البيئة الدولية الراهنة، التي شهدت تغيرا عميقا توفر فرصا جديدة للحد من الأسلحة وتطرح أيضا محتويات جديدة. وقد أعربت الولايات المتحدة مرارا، عبر السنين، عن قلقها إزاء الاختلاف بين الطريقة التي يعالج بها المجتمع الدولي مسألة نزع السلاح، وخاصة في محافل الأمم المتحدة، والواقع الدولي الآخذ في التطور. لذا فهي تؤيد بشدة رأي الأمين العام الذي مفاده أن إعادة تقييم هذا المنهج مسألة مطلوبة وتأمل أن يحث تقريره المتروكي جميع الدول الأعضاء على جعل برنامجها المتعلق بالحد من الأسلحة ونزع السلاح وثيق الصلة بالمشاكل الأمنية الدولية لعالم اليوم الحقيقي.

٣ - وقد آمنت الولايات المتحدة دائما بأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح أداتان لتعزيز الأمن الوطني والدولي وليسا هدفا في حد ذاتهما. تمكن مشاهدته ومتابعته بمنأى عن غيره. وكما أكد ذلك الأمين العام، فإن الصلات القائمة بين الحد من الأسلحة ونزع السلاح من ناحية، والعمليات السياسية التي تحدد شكل السلوك الدولي من ناحية أخرى، حاسمة في إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح وإقامة نظام جديد للأمن الدولي. وتوافق الولايات المتحدة موافقة تامة على أنه آن الأوان لإدماج مسألتها الحد من الأسلحة ونزع السلاح في الهيكل الأعم لخطة السلم والأمن الدوليين.

٤ - وتحيط الولايات المتحدة علما مع التقدير برأي الأمين العام فيما يتعلق بتخفيضات الأسلحة النووية التي اتفقت عليها الدولتان النوويتان الكبريان. وهي بالفعل مذهلة تماما في نطاقها. وفي هذا الصدد، ينبغي ملاحظة أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في حزيران/يونية الماضي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والذي سيخفف إلى حد بعيد الترسانة النووية الاستراتيجية الخاصة بكل منهما إلى ٣ ٥٠٠ رأس حربية أو أقل من ذلك بحلول عام ٢٠٠٣، كما سيؤدي إلى إزالة جميع القاذف الأرضية المتعددة الرؤوس الحربية، وقد أصبح رسميا وتم توقيعه بوصفه معاهدة الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية. وينبغي أيضا ملاحظة أنه تحققت في أوروبا إنجازات ضخمة في مجال الحد من الأسلحة

التقليدية وتخفيضها، على نحو ما تشهد عليه وثيقة استوكهولم لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والمعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وأن الدول المشاركة في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تضطلع أيضا بجهود أخرى سعيا لتعزيز الاستقرار والأمن في منطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وتبين هذه التطورات أن عملية نزع السلاح والعمليات السياسية مترابطة ويعزز بعضها البعض.

٥ - وفي ضوء هذه الخلفية فإن دعوة الأمين العام إلى جعل عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح عالمية المنحى جاءت في حينها بصفة خاصة. وقد اضطلعت الدولتان النوويتان الكبريان وبلدان المنطقة التي يصنفها الكثيرون بأنها أكثر منطقة مسلحة في العالم بدور رائد. ومع تزايد التسليم بأن نزع السلاح مسؤولية جميع الدول، ينبغي أن يتبع كل منها هذه الدول الرائدة وتضطلع بنصيبها من هذه المسؤولية الجماعية، لا بأن تطالب الدول الأخرى بما ينبغي عليها أن تفعله، ولكن بأن تتخذ نفسها الخطوات العملية المناسبة للحد من الأسلحة ونزع السلاح. وكما أشار إلى ذلك الأمين العام فإن الحجة التي تقدمها بعض الدول بأنه ينبغي للدول العسكرية الكبرى أن تنزع سلاحها أولا كثيرا جدا ما تستعمل لتجنب تدابير عملية.

٦ - وعلى غرار الأمين العام، تلاحظ الولايات المتحدة تزايد اهتمام الدول باعتماد نهج اقليمي إزاء الحد من الأسلحة وبناء الثقة ويشجعها. بيد أن هذا الاهتمام لا يحظى مع الأسف بمشاركة الجميع. وثمة أيضا أدلة على وجود معارضة عنيفة مستمرة لنزع السلاح الاقليمي. ومن المعترف به عموما أن التدابير المتخذة في ميدان نزع السلاح غير قابلة للنقل من منطقة إلى أخرى نظرا لاختلاف المناطق من ناحية احتياجاتها واهتماماتها الأمنية. وبناء عليه، فإن هيكل لنزع السلاح الشامل لا يمكن أن يتألف من مجموعة واحدة من التدابير التي يمكن تطبيقها على الجميع بالتساوي. وإذا أريد أن يصبح هذا الهيكل حقيقة ملموسة، سيتعين على الدول أن توفر له أعمدة منفصلة بشكل يعزز السلم والأمن في منطقة كل منها، في نفس الوقت الذي تسهم فيه أيضا في الأمن الدولي عامة.

٧ - وفي هذا السياق، وعلى نحو ما يشير إلى ذلك الأمين العام، ينبغي إيلاء اهتمام كبير، على المستوى الاقليمي، لمسألة سباق الأسلحة التقليدية وآثاره المزعومة للاستقرار. وقد أهملت هذه المسألة زمنا طويلا، بل لقد أنكر البعض وجودها، على الرغم من جميع الشواهد الدالة على تراكم مفرط للأسلحة التقليدية في أنحاء كثيرة من العالم وكثيرا ما تلقى مسؤولية هذا التراكم على عاتق الدول الموردة للأسلحة. وعلى الرغم أن من الصحيح أن بعض الدول الصناعية لديها الآن قدرة زائدة عن الحاجة على إنتاج الأسلحة ومعدات فائضة، فإن من الصحيح أيضا أنه ليس بوسع المرء أن يفذي سوقا ليست جاثقة. وبناء عليه، فإن المسؤولية عن عمليات نقل الأسلحة الطائشة المزعومة للاستقرار ينبغي أن يتحملها بالتساوي على الأقل كل من البائع والمشتري، خاصة وأن المشتري هو الذي يجب عليه أساسا أن يزن أثر اقتناء الأسلحة على الموارد المتوفرة لتنمية بلده اجتماعيا واقتصاديا وعلى الاستقرار في المنطقة. وترى الولايات المتحدة أن اقتراح الأمين العام فيما يشكل، بالنسبة للاتفاقات الاقليمية قدرات عسكرية من الواضح أنها مفرطة أو تشكل خطرا يستحق دراسة جادة من قبل الدول المعنية. وتخضع الولايات المتحدة من جانبها، وعيا منها بنصيبها من المسؤولية بوصفها موردا للأسلحة، في تجنب عمليات نقل الأسلحة المزعومة للاستقرار، جميع

صادرات الأسلحة المقترحة لنحس دقيق ونظام صارم في منح الأذن. وبناء على مبادرة من الولايات المتحدة عقدت أيضا محادثات بين موردي الأسلحة الرئيسيين بهدف الحد من صادرات الأسلحة المزعزعة للاستقرار، مع إيلاء اهتمام خاص للشرق الأوسط. وتقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الجهود المناسبة الأخرى لوقف نقل الأسلحة المزعزعة للاستقرار.

٨ - وفيما يتصل بتعليقات الأمين العام على مسألة فرض حظر شامل، على التجارب النووية، سن في العام الماضي قانون في الولايات المتحدة، ينص، في جملة أمور، على أن تجري الولايات المتحدة وقفا مؤقتا للتجارب النووية حتى ٣٠ حزيران/يونية ١٩٩٣؛ وأن تقصر عدد التجارب التي ستجرى بعد هذا التاريخ على خمس تجارب كل سنة مالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛ ويشترط أن تقدم الحكومة تقريرا إلى الكونغرس بشأن خطة لتحقيق حظر شامل للتجارب بنهاية السنة المالية ١٩٩٦. وأخطر الرئيس كلينتون الكونغرس أن حكومته بصدد الإعداد لعملية استعراض للأسلحة المتصلة بالمحفل والطرائق اللازمة للتفاوض بشأن حظر شامل للتجارب والمسألة ذات الصلة والمتمثلة في استئناف برنامج محدود للتجارب النووية للولايات المتحدة بعد ١ تموز/يوليه ١٩٩٣؛ على نحو ما ينص عليه هذا التشريع، وأنه سيقدم التقرير المطلوب حالما يستكمل هذا الاستعراض.

٩ - وكما لاحظ ذلك الأمين العام فإن مؤتمر قمة مجلس الأمن الذي انعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أعلن أن انتشار جميع أسلحة التدمير الشامل يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ويؤكد هذا الاعلان مرة أخرى الأهمية البالغة لمنع الانتشار، والحاجة إلى دعم الجهود المبذولة حاليا في المحافل المناسبة سعيا لتحقيق هذا الهدف. وما انفكت الولايات المتحدة تدعم هذه الجهود وستستمر في دعمها لها بأقصى ما لديها من عزم.

١٠ - وتشاطر الولايات المتحدة تماما رأي الأمين العام بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل إطارا غنى عنه في جهود عدم الانتشار المبذولة على الصعيد العالمي في المجال النووي، ونعتقد أن الأغلبية العظمى من الدول الأخرى تشاطره ذلك. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة دعوة الأمين العام لجميع الدول إلى الانضمام إلى المعاهدة وإلى تمديدتها إلى أجل غير مسمى دون قيد أو شرط في عام ١٩٩٥. وسيشكل رد ايجابي من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي على دعوة الأمين العام مساهمة ذات أهمية تاريخية لا شك فيها في بناء أكثر أمانا للبشرية. وتتفق الولايات المتحدة أيضا مع الأمين العام على ضرورة تعزيز ترتيبات المعاهدة المتعلقة بالضمانات وهي تؤيد بنشاط الجهود الرامية إلى بلوغ هذه الغاية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١١ - ووقعت الآن ١٣٨ دولة على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وبدأت اللجنة التحضيرية أعمالها. والأحكام المتعلقة بمنع استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة والمدى الذي لم يسبق له مثيل من تدابير التحقق المصاحبة لها ترمي إلى ضمان القضاء على هذه الأسلحة حيثما توجد الآن وترمي أيضا إلى منع نشوئها في

أماكن أخرى. وتعرب الولايات المتحدة عن أسفها العميق لأن أقلية من الدول، بما في ذلك بعض الدول التي لديها القدرة على إنتاج هذه الأسلحة المروعة، لم توقع بعد على الاتفاقية. ويؤمل أنها ستوقع عليها قريبا وهكذا ستندمج إلى رأي الأمين العام ومفاده أن هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى الانضمام العالمي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، عنصر لا غنى عنه في الجهود العالمية المبذولة للتصدي على نحو فعال لأسلحة التدمير الشامل.

١٢ - والولايات المتحدة التي لها تقاليد قديمة العهد في الانفتاح، تتفق اتفاقا تاما في الرأي مع الأمين العام على أن للانفتاح والوضوح أهمية حاسمة في عملية بناء الثقة، وتجنب سوء تفسير النوايا، وتعزيز إمكانية التنبؤ بالسلوك العسكري، بالإضافة إلى أن للانفتاح والوضوح مغزى خاصا في السياق الإقليمي. وتم البرهنة بشكل مناجي في أوروبا على قيمة تدابير بناء الثقة والأمن، على الرغم من أن الطابع المحدد لهذه التدابير، على نحو ما ذكر آنفا، غير قابل للنقل بصفة آلية من منطقة إلى أخرى. وترحب الولايات المتحدة بالاهتمام الواضح المتزايد للدول بمفهوم تدابير بناء الثقة ولاسيما بالتنفيذ الفعلي لهذه التدابير في عدة أنحاء من العالم. وتعرب الولايات المتحدة عن أملها الشديد في أن يكون اعتماد لجنة نزع السلاح السنة الماضية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ الموضوعي عن المسائل العسكرية مؤشرا لاستعداد عدد متزايد من الدول لاتخاذ خطوات عملية في هذا المجال. وسوف تدعم الجهود الملائمة المبذولة في هذا الاتجاه. بما في ذلك تطوير تدابير بناء الثقة ذات التطبيق الإقليمي المحدد.

١٣ - وعلى الصعيد العالمي، فإن المجتمع الدولي قد اتخذ خطوة هامة نحو زيادة الوضوح بإنشائه لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وتعرب الولايات المتحدة عن اغتباطها لأن الجمعية العامة، في دورتها السابعة والأربعين اعتمدت بدون تصويت قرارا يؤيد تقرير فريق الخبراء التقنيين الحكوميين الموضوع بتوافق الآراء وهو فريق تمثلت مهمته في تطوير الإجراءات التقنية للسجل ودراسة طرائق توسيعه في المستقبل. ويرسي عمل الجمعية العامة أساسا قويا للسجل، كما حث على ذلك الأمين العام، ولكن من الواضح أن نجاعة السجل الفعلية وزيادة تطويره سيعتمدان على مدى مشاركة الدول الأعضاء فيه. وتناشد الولايات المتحدة جميع الدول أن تقدم للسجل أول بياناتها عن نقل الأسلحة، فضلا عن المعلومات الأساسية المتوفرة لديها بشأن حيازاتها العسكرية ومشترياتها من خلال انتاجها الوطني، والسياسات ذات الصلة وذلك في التاريخ المحدد وهو ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢

١٤ - وكما أشار إلى ذلك الأمين العام، فإن المجموعة الجديدة من المشاكل، مثل "قضايا فترة ما بعد نزع السلاح" كالتحويل، والتخزين المأمون، وتصريف الأسلحة التي تشملها عملية التخفيض مشاكل معقدة جدا ويمكن أن تكون لها آثار مالية هامة. وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون هذه الآثار طويلة الأجل نسبيا. وفي الوقت الراهن، لا تؤثر هذه المشاكل بصورة مباشرة إلا على العدد المحدود من الدول التي تسعى حاليا إلى تحقيق تخفيض فعلي لأسلحتها. ونظرا لبعض أوجه سوء الفهم في المجتمع الدولي للمدى المباشر للفوائد الاقتصادية الناجمة عن نزع السلاح، فإن ملاحظات الأمين العام مفيدة من حيث أنها تذكر بالحقائق في هذا الصدد.

١٥ - وعالج الأمين العام، أيضا في تقريره، مسألة جهاز نزع السلاح. وبشأن هذه المسألة، تود الولايات المتحدة أن تقدم عددا من الملاحظات:

١٦ - توافق الولايات المتحدة على أن جهاز نزع السلاح ينبغي أن يستجيب لواقع عصرنا ولأولوياته وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون الجهاز قادرا على أن يدعم على نحو فعال الأهداف التي حددها ووافق عليها المجتمع الدولي. وهذا يعني ضمنا أن أي إعادة تقييم لجهاز نزع السلاح التابع للأمم المتحدة لا يمكن أن يضطلع بها إلا في سياق تقييم عام للبيئة الأمنية الدولية الحالية، وأبعادها الملازمة فيما يتعلق بالحد من الأسلحة. وفي حين أن تقرير الأمين العام يوفر أساسا مفيدا للغاية لذلك، فإنه لم يتم التوصل بعد إلى فهم مشترك في هذا الصدد.

١٧ - وتعتمد فعالية أي جهاز تنظيمي على طريقة استخدامه. وما لم تكن الدول مصممة على استخدام جهاز نزع السلاح التابع للأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الواقعية، فلن تساعد أية عملية إعادة تقييم لهذا الجهاز على إحراز تقدم في مجال نزع السلاح.

١٨ - وخلاصة القول إن الولايات المتحدة ترى أن إعادة تقييم جهاز نزع السلاح التابع للأمم المتحدة يكون أمرا سابقا لأوانه إذا لم يكن هناك فهم عام للأولويات الجديدة في ميدان نزع السلاح وأنجع الطرق لتحقيقها. ومع ذلك، هناك بعض الخطوات التي يمكن أن تتخذ على نحو مفيد لترشيد وتحسين الجهاز القائم حتى في الظروف الراهنة.

١٩ - وينبغي أن تتخذ اللجنة الأولى، التي تحركت بالفعل في اتجاه إدماج مداولاتها بشأن نزع السلاح والمسائل الأمنية الدولية، الخطوة القادمة وتلغي التمييز غير الطبيعي بين جدولي أعمالها المتعلقين بنزع السلاح والأمن الدولي من حيث مضمونهما ومعالجة القرارات ذات الصلة. وينبغي في هذه العملية توحيد جدولي الأعمال بحيث يلغى التكرار. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تقليل الوقت اللازم للمناقشة العامة، وتخفيض عدد القرارات، ومن ثم تقصير الدورات السنوية للجنة الأولى.

٢٠ - وينبغي أن يكون جدول أعمال هيئة نزع السلاح، التي تعمل في إطار الترتيبات الإصلاحية التي اعتمدها عام ١٩٩١، مقصورا على ثلاثة بنود في كل مرة، لتمكينها من أداء مهامها بطريقة متعقطة وفعالة. وينبغي عدم قياس فائدة هيئة نزع السلاح بعدد البنود الموضوعة على جدول أعمالها بل بالقيمة الموضوعية لإنتاجها.

٢١ - ويؤدي مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة مهامه بطريقة تستحق الثناء على الرغم من أن بعض موظفيه نقلوا إلى أماكن أخرى في الأمانة العامة. ونظرا لزيادة عبء العمل في هذا المكتب نتيجة لمختلف الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة، لاسيما إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ينبغي أن يستعيد المكتب موظفيه بكامل عددهم الموجود الآن نظريا، ولكن ليس عمليا. وينبغي أن يظل هذا

المكتب على اتصال وثيق بالعناصر الأخرى ذات الصلة بالأمانة العامة، اتساقاً مع تأكيد الأمين العام على إدماج قضايا نزع السلاح في الهيكل الأوسع لبرنامج السلم والأمن الدوليين، وذلك من الناحية الموضوعية وكذلك من ناحية موقعه.

٢٢ - وتؤيد الولايات المتحدة مفهوم النظام المتناسق الذي سيسمح للمجتمع الدولي بمعالجة قضايا نزع السلاح الرئيسية بسرعة وبمرونة وفعالية. غير أننا لا نعتقد أن التنسيق يتطلب إنشاء منظمة عامة شاملة، بل ينبغي أن نسعى، كما أشير إلى ذلك أعلاه، إلى زيادة ترشيد وفعالية العناصر القائمة لجهاز نزع السلاح. وينبغي أن يلاحظ أيضاً أن استعراض المعاهدات، بما في ذلك المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف للحد من الأسلحة ونزع السلاح هي وظيفة الأطراف في هذه المعاهدات وليست وظيفة هيئة أو منظمة خارجية.

٢٣ - وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، وهو هيئة مستقلة نشأت عن اتفاق توصلت إليه الدول الأعضاء في عام ١٩٧٨، فيقوم في الوقت الراهن باستعراض ذاتي، ومركز هذا الاستعراض موضوع رسالة من المؤتمر إلى رئيس اللجنة الأولى.

٢٤ - وختاماً تود الولايات المتحدة أن تعرب عن تقديرها للأمين العام للتقرير الذي قدمه وأن تعرب عن الأمل في أن تعتبر جميع الدول الأعضاء الأخرى أيضاً أن التقرير أفضل أساس لجعل نهج المجتمع الدولي في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح منسجماً مع الفرص والتحديات التي يطرحها واقع فترة ما بعد الحرب الباردة.

- - - - -